فهذا الاتجاه الفقهي في التقريب ينبغي أن ينطوي على كافة الأحكام التي تمسّ الإنسان المسلم في أي مكان من أطراف الأرض المعمورة، وتجيب على المسائل التي هي محلّ ابتلائه، وترفع عنه حرجه، وتيسّر له الأمور. لذا فإنّه ينبغي أن يشتمل مشروع التقنين التقريبي على: 1 ـ الأجوبة الشافية لجمع تساؤلات الانسان المسلم. 2ـ النظرة الشاملة لجميع أطراف الواقع الوحدوي، والتي تضع في حسابها عنصرين أساسيين: الإنسان المسلم والمجتمع الاسلامي. 3ـ مباحث فقهية تعنى بشؤون المسائل التقريبية والواقع الوحدوي المنشود، وتقديم خلاصة الدراسات على هذا الصعيد، وصياغتها بصورة أحكام فقهية مستقلة.. على أن تشمل ما يلي: أ ـ الأدب الفقهي الخاصّ بالتقريب، واللغة الفقهية ـ التقريبية الموجهة. ب ـ الاستدلالات الفقهية المشتركة. ج ـ بيان أدلّة الوحدة فقهياً ـ من الكتاب والسنّة الصحيحة ـ وبراهينها النقلية والعقلية. د ـ الشواهد التاريخية من الأخبار والآثار. هـ ـ آراء علماء السلف وأقوالهم في هذا الجانب. و ـ بيان فلسفة الوحدة وأخلاقيات التقريب. ز ـ تصوير تحديات الوحدة الاسلامية وسبل معالجتها على مستوى الأمة. ح ـ تعزيز المباحث بالاقتراحات القيّمة على هذا الصعيد، وتوجيه سبل تطبيقها. ولا غرو في ذلك، فقد انجب الاسلام فحولاً كانوا بمثابة منارات تنير درب التقريب الوعر، وأعمدة تقام عليها خيمة الوحدة الاسلامية، انطلقوا ببُعد نظرهم ورجحان عقولهم باتّجاه التصدّي لتحقيق الواقع الوحدوي الذي تنشده أجيال المسلمين.